. . فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابية قالوا عنها إنّها حركة إعراب وفي غير ذلك سمّوها حركة أتي بها للتخلص من التقاء الساكنين. الأصل إذن في جميع كلمات اللّغة ألا تحرك أواخرها إلا حين تدعو الحاجة إلى هذا أو بعبارة أخرى حين يدعو النظام المقطعي وتواليه إلى هذا التحريك» [1].

ويلحّ أنيس على أن فصل النحاة بين تغيّر الحركات الحاصل في آخر الكلمات المبنية والتّغيّر الحاصل في آخر الكلمات المعربة فصل خاطئ لأن الظاهرتين عنده من باب واحد [2].

أما الإعراب بالحروف فقد أسس رأيه فيه على قولين فرعيين:

أ - كل صورة من صور الإعراب بالحروف سواء كانت في المثنى أو جمع المذكر السالم أو الأفعال الخمسة أو الأسماء الخمسة تمثل نطقا لهجيا كانت تلتزمه قبيلة من القبائل. ولم تكن تغيّره حسب موقع هذه الكلمات من التركيب، بدليل أن أغلب اللّغات السامية القديمة واللّهجات العربية الحديثة لا تعرف أكثر من صيغة واحدة من صيغ الإعراب هذه.

ب - ما يسميه النحاة إعرابا بالحروف في المواضع التي ذكرناها هو نتيجة خلطهم بين لهجات عربية مختلفة وهو قول ينسجم مع زعمه أن الإعراب قصّة اختلقها النحاة » [3].

أمّا الوظائف النحوية فرأى أن الذي يحددها عند السامع أمران لا علاقة لهما بالحركات الإعرابية:

- أوّلهما نظام الجملة ورتبة مكوّناتها بعضها من بعض وما يعرض لها من تقديم وتأخير تحدّده أساليب الكلام كالحصر والقصر والاستفهام وفي هذا الإطار تناول بالدراسة رتبة الفعل والفاعل والمفعول في الجملة وتوسّع في ذلك بعض

---

1 المرجع نفسه ص 254.

2 المرجع نفسه ص 257 و 258.

3 المرجع نفسه ص 258 و 278.